إعطاء الأولوية للسلامة الغذائية في أفريقيا

استجابة للوفاء بالتزامات رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الواردة في إعلان ملابو لعام 2014، أعدت إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة خطة أعمال ملابو للاتحاد الأفريقي لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وخطة تشغيلية داعمة (2018–2020). وتهدف هذه الخطط إلى دعم كيانات الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه لتحقيق نتائج استراتيجية من تنفيذ الإجراءات الرئيسية. وفي إعلان ملابو، يعطي مجال النتيجة 5 للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، الأولوية لتعزيز التجارة الأفريقية البينية في السلع والخدمات الزراعية. كما اتخذت المفوضية أيضا خطوات تدريجية لدعم عمليات ومفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية كاستجابة مباشرة لأجندة تعزيز التجارة الأفريقية البينية في السلع والخدمات الزراعية. ومن الواضح أن أحد المكونات الرئيسية للتجارة في أفريقيا يشمل السلع الغذائية. ولذلك، فمن الأهمية بمكان وضع إطار لسياسة قارية حول معايير وهياكل الصحة العامة والصحة النباتية لضمان وجود تدابير قوية للصحة العامة والصحة النباتية في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، مع التركيز بشكل خاص على سلامة الأغذية لتحقيق تجارة أوسع.

في هذا السياق، قامت إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة بإدراج التزامات ملابو في خطة أعمال ملابو للاتحاد الأفريقي حول تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا المشار إليه أعلاه، ووضعت برنامجا استراتيجيا حول "تعزيز الالتزام بمعايير الصحة العامة والصحة النباتية" لدعم تعزيز أجندة التجارة الأفريقية البينية في السلع والخدمات الزراعية. ويتمثل السياق الاستراتيجي في أن معظم البلدان الأفريقية ليست لديها القدرة الكافية على تنفيذ المعايير الدولية للصحة العامة والصحة النباتية. ومن الواضح أيضا أن الغالبية العظمى من البلدان ليست

لديها قدرة كافية على الوفاء بالمعايير الدولية وتلبية متطلبات الصحة العامة والصحة النباتية للاستيراد الخاصة بالشركاء التجاريين. وعلى ضوء أهداف ملابو الطموحة، بل ومع الطموح لتعزيز التجارة الأفريقية البينية والدولية، هناك حاجة ملحة لمعالجة القيود ذات الصلة بالصحة العامة والصحة النباتية وصياغة برامج ومبادرات سليمة.

لذلك تهدف المفوضية إلى إعطاء الأولوية لاحتياجات بناء القدرات والتدخلات (البشرية والمؤسسية والمتعلقة بالبنية التحتية) في مجال الصحة العامة والصحة النباتية. ويتمثل الهدف الخاص في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في مجال الصحة العامة والصحة النباتية، من أجل تحسين صحة الإنسان والحيوان والنبات، وتعزيز التجارة وتحقيق النمو.

الاقتصادي. وتشمل مجالات الإنتاج في خطة أعمال ملابو للاتحاد الأفريقي التي تم تحديد الإجراءات الاستراتيجية بشأنها، ما يلي:

1. توفيرإطار استراتيجي وممارسات جيدة ومعالم وأدوات خاصة للالتزام بالصحة العامة والصحة النباتية، وسلامة الأغذية.

2. إنشاء وتفعيل آلية لتنسيق سلامة الأغذية في أفريقيا.

3. وحدات تدريبية لتعزيز تدابير/معايير الصحة العامة والصحة النباتية، وسلامة الأغذية والالتزام بها.

تواجه معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي طلبات كبيرة لتعزيز قدراتها في مجال الصحة العامة والصحة النباتية من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز الحماية الصحية و/أو تعزيز التجارة الإقليمية والدولية. وبشكل عام، فإن الموارد المتاحة من الميزانيات الوطنية والجهات المانحة و/أو المشاريع التجارية الخاصة، غير كافية، حيث تكون الخيارات صعبة من بين الاستثمارات المتنافسة في مجال الصحة العامة والصحة النباتية، والتي من المرجح أن تحقق كلها فوائد ملموسة على المدى الطويل. ومن ثم، فإن عملية اتخاذ القرارات المستنيرة بالأدلة، التي تشرك جميع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص، يمكن أن

تساعد على دعم الحوار بشأن أولويات الاستثمارات والتدخلات في مجال الصحة العامة والصحة النباتية، وتعزيز فعالية القرارات بشأن تخصيص الموارد.

في هذا السياق، تعتزم مفوضية الاتحاد الأفريقي التشجيع على استخدام إطار تحديد أولويات الاستثمارات في مجال الصحة العامة والصحة النباتية من أجل الوصول إلى الأسواق[1]، كجزء من الناتج 1 المشار إليه أعلاه. وبالإضافة إلى توفير نهج قائم على الأدلة، لإرشاد ودعم عمليات صنع القرار، فمن المتوقع أن يؤدي استخدام إطار تحديد أولويات الاستثمارات في مجال الصحة العامة والصحة النباتية من أجل الوصول إلى الأسواق إلي تعزيز الحوار المطلوب بشدة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير مشاريع الصحة العامة والصحة النباتية السليمة والمستدامة، والمساعدة في حشد الموارد من الحكومات الوطنية والجهات المانحة لبناء القدرات في مجال الصحة العامة والصحة النباتية.

حددت مفوضية الاتحاد الأفريقي إنشاء وتفعيل آلية لتنسيق سلامة الأغذية في أفريقيا كهدف طويل الأجل في إطار الناتج 2. ولتعزيز هذا الهدف، تعترف المفوضية، بالتعاون مع الشركاء الفنيين والإنمائيين، بأهمية وجود مختبر مرجعي لاختبار سلامة الأغذية في القارة الأفريقية، من شأنه أن يعزز القدرات والبنية التحتية في مجال الصحة العامة والصحة النباتية على المدى الطويل. وسيتم إنشاء المختبر المرجعي بدعم فني من شركة نستله كعنصر واحد في الإطار التنظيمي والقانوني الأوسع المنشود لسلامة الأغذية مع ربط تأسيسه بالأهداف الإنمائية العالمية والإقليمية. وسيجري تحديد نطاق هذا المرفق وإدارته وتمويله، بوصفه كيانا للاتحاد الأفريقي، في مرحلتي التشييد والتشغيل على حد سواء. وبعد أن أكملت نستله مؤخرا مختبرا حديثا للتجارب الفنية في أبيدجان، ساحل العاج، تم بناؤه من الصفر، تقترح نستله مساعدة مشروع الاتحاد الأفريقي في إدارة البناء والتشغيل والاعتماد للمرفق الجديد، بدعم من الأعضاء الآخرين في الصناعة عبر شبكة تعاونية ملائمة بين الصناعات المتعددة، وتقدم عرضا وتقترح مواصلة تقديم المدخلات الفنية لنموذج الإدارة التشغيلية لأصحاب المصلحة المتعددين. وأعرب البنك

[1] تم وضع إطار تحديد أولويات الاستثمارات في مجال الصحة العامة والصحة النباتية من أجل الوصول إلى الأسواق من قبل مرفق المعايير وتنمية التجارة وقد تمت تجربة إطار تحديد أولويات الاستثمارات في مجال الصحة العامة والصحة النباتية من أجل الوصول إلى الأسواق في بلدان مختارة في أفريقيا .ويجري حاليا وضع مشروع إقليمي لبلدان الكوميسا لبناء الخبرات والقدرات الإقليمية بشأن إطار تحديد أولويات الاستثمارات في مجال الصحة العامة والصحة النباتية من أجل الوصول إلى الأسواق. انظر www.standardsfacility.org/p-ima

الأفريقي للتنمية عن اهتمامه بدعم المشروع في حين أن الاتحاد الأوروبي حريص بنفس القدر ومستعد بالفعل لدعم عدد من أنشطة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بالصحة العامة والصحة النباتية.

من أجل التصدي باستمرار لنقص القدرة على تنفيذ المعايير الدولية للصحة العامة والصحة النباتية الذي تواجهه معظم البلدان الأفريقية، من المهم وضع وحدات تدريبية سليمة (لدعم الإطار الاستراتيجي وآلية سلامة الأغذية) وتقديم دورات تدريبية للمجموعات المستهدفة الرئيسية. وسيشمل ذلك تدريب واضعي السياسات في مجال صنع السياسات القائمة على الأدلة من أجل سلامة الأغذية وتوفير الدعم للتنفيذ القائم على الطلب للعملاء المستهدفين الرئيسيين في إطار الناتج3.

الخلفية والأساس المنطقي

تحتاج أفريقيا وتستحق الحصول على الغذاء السليم، إلا أن الأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية تمثل في الوقت الحالي أكثر من 91 مليون حالة إصابة بالمرض في أفريقيا سنويا، (منظمة الصحة العالمية). وفي الوقت نفسه، فإن 39 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر في أفريقيا مصابون بتوقف النمو ونقص الوزن. ويؤدي هذا إلى إعاقة النمو العقلي/ الأعضاء الأخرى، مما يقلل من الإنتاجية، ويتسبب في تأثير يقدر بنحو8٪ على الاقتصادات الوطنية. إن سموم الميكوتوكسين الفطرية، السامة بدرجة عالية والتي تنجم عن التعفن في الأغذية الملوثة، هي السبب الرئيسي للأمراض والوفيات بالنسبة للبشر والحيوانات الذين يستهلكون الأطعمة الملوثة. وقد تبين أن الأفلاتوكسين، الذي ينتج عن الفطريات الصفراوية، هو السبب الرئيسي للإصابة بأمراض الكبد وتوقف النمو. ويؤثر التلوث بالسموم الفطرية علي نحو 85 في المائة من إجمالي محصول الذرة والفول السوداني في أفريقيا، مما يجعله غير آمن للاستهلاك وغير قابل للاستعمال في معظم الصناعات. كما إن المعادن الثقيلة والمبيدات الحشرية وغيرها من تركيزات الرواسب هي أيضا أعلى مما يمكن أن يقبله المنتجون، مما يحول دون التصدير وتحقيق القيمة المضافة. وفي الوقت نفسه، فإن البنية التحتية للكشف عن

الملوثات وإدارتها وفق المعايير المعتمدة دوليا غير موجودة تقريبا في القارة الأفريقية في الوقت الحالي.

من هذا المنطلق، تشير أجندة التنمية التي وضعتها المجتمعات العالمية والأفريقية على وجه التحديد إلى الحاجة إلى الحصول على أغذية مأمونة ومغذية (الهدف3، الغاية 1 من أهداف الأمم

المتحدة للتنمية المستدامة) والحد من تقزم الأطفال إلى 10٪ ونقص الوزن إلى 5٪ (أفريقيا 2063).

يؤدي إنشاء مختبر مرجعي لاختبار سلامة الأغذية في أفريقيا، مبني من الصفر على أفضل المعايير العالمية، واستخدام منهجية الاختبار المعتمدة دوليا من قبل موظفين أفريقيين مدربين تدريبا عاليا، إلي تطوير كفاءة تحليلية، وتوفير خدمات تحليلية باستخدام أساليب تستند إلى المعايير الدولية، مما يؤدي بدوره إلي الاسهام في تحديد الكمية الدقيقة الموثوق بها من الملوثات الموجودة في الأغذية المنتجة محليا والمستوردة، الأمر الذي يتيح تحسين رصد وإنفاذ معايير سلامة الأغذية. وينجم عن ذلك توفير أغذية أكثر أمانا للمستهلكين، مما يسهم في انخفاض معدل الوفيات والاعتلال الناتج عن الأمراض التي تنقلها الأغذية (الارتباط بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063).

من المتوخى أن يكون المختبر عنصرا واحدا ضمن هيكل أوسع لسلامة الأغذية وينبغي أن يتضمن تشريعات متسقة لسلامة الأغذية، يليها إنشاء وكالة/آلية لتنسيق سلامة الأغذية في القارة. وعلى الرغم من أن هذه العناصر ليست في نطاق هذا الاقتراح، وأن إنشاءها لا يتوقف على إنشاء المختبر المرجعي، إلا أنه من المسلم به أنه يلزم اتباعهما بالتوازي. ومن المتوقع أن يوفر إنشاء المختبر المرجعي أثرا محفزا على الإطار الأوسع لسلامة الأغذية في أفريقيا.

بما أن المختبر سيكون أفريقيا بطبيعته، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وفي خدمة جميع السلطات والعاملين في مجال سلامة الأغذية في أفريقيا، ستكون له فوائد إضافية لتسريع المواءمة التحليلية للأساليب في جميع أنحاء أفريقيا، إضافة إلى إيجاد الأساس العلمي لمواءمة معايير السلامة الغذائية في القارة، وزيادة التجارة البينية فيها، والصادرات، والقدرة التنافسية (الارتباط

باستراتيجية الاتحاد الأفريقي للأعمال الزراعية). وبهذه الطريقة، سيساعد هذا المشروع في تجهيز الأعمال الزراعية الأفريقية للمنافسة على الصعيد العالمي (مقابل النقص الحالي في قدرات ضمان الجودة، وربطها باستراتيجية الاتحاد الأفريقي للأعمال الزراعية).

يمكن لمثل هذا المرفق أن يكون مرنا من حيث طابعه ويمكنه توجيه وبناء القدرات في إطار شبكة للمختبرات الفرعية الإقليمية المعتمدة في جميع أنحاء القارة، ويمكن لكل منها أن يركز وفقا للأولويات الإقليمية (مثل المعادن الثقيلة في منطقة جغرافية واحدة، والأفلاتوكسينات في أخرى). ومن الممكن أيضا أن يقوم المرفق المركزي بالدور القيادي في المشاريع البحثية داخل البلدان لاكتساب المعرفة.

إدارة المختبر المرجعي لسلامة الأغذية في أفريقيا

ستتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي إدارة المرفق على أساس كونه مرفقا لعموم أفريقيا، وبدعم فني من شريك صناعي معتمد عند الضرورة.

من المسلم به كذلك أن هناك العديد من أصحاب المصلحة الناشطين والخبراء في الميدان، من المنظمات الحكومية المشتركة مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الدستور الغذائي (لجنة التنسيق لأفريقيا، واللجان المتخصصة ذات الصلة) والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات الوطنية ووكالاتها التنظيمية، (مثل المبادرة العالمية لسلامة الأغذية التابعة لمنتدى السلع الاستهلاكية) أو منبر الشراكة العالمية للسلامة الغذائية، الذي يضم بالفعل، في آسيا عناصر فاعلة في مجال الصناعة، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية)؛ ومنظمات المزارعين، والعناصر الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، والأوساط العلمية. وسيتم تحديدها وإشراكها بصورة منتظمة طوال العملية. وستتعاون جميع المؤسسات والمنظمات الرئيسية والشركاء في التنمية والخبراء في مجال الصحة العامة والصحة النباتية في إطار مرفق المعايير وتنمية التجارة، وتعقد اجتماعات منتظمة داخل مجموعة العمل التابعة لمرفق المعايير وتنمية التجارة.

بصورة أكثر تحديدا، ومن أجل العمل بشكل سليم، يجب أن يستند المختبر المرجعي لسلامة الأغذية إلى تشريعات متينة ومتسقة لسلامة الأغذية. ولهذا الغرض، بدأ العمل بالفعل من جانب كينيا والكاميرون، وفي المستقبل القريب، نأمل أن تقوم لجنة التنسيق لأفريقيا بدور أساسي في هذا الصدد.

نطاق المرفق

ستكون المهمة الرئيسية للمختبر المرجعي هي بالطبع تحليل العينات. ويمكن تقسيم هذا العمل إلى الملوثات الكيميائية (السموم الفطرية والمعادن الثقيلة والمبيدات الحشرية والأدوية البيطرية والمضادات الحيوية وما إلى ذلك). وملوثات الجراثيم المجهرية – التي تشمل البكتيريا (مثل E-Coli، وE–Sakazaaki)، الفيروسية والفطرية.

غير أنه ينبغي أيضا توجيه المرفق نحو المعرفة وبناء القدرات والبحث والتعليم. وينبغي أن يهدف إلى ترجمة البيانات التي يتم جمعها من تحاليل العينات إلى مواد قابلة للاستخدام بسهولة في الصناعة (على سبيل المثال بالاشتراك مع المبادرة العالمية للسلامة الغذائية) وللمزارعين، والعاملين في مجال النظافة، وموظفي الالتزام التنظيمي وما إلى ذلك، وأيضا لنشر نتائجه في المجلات العلمية.

سيتخذ تبادل المعارف وبناء القدرات شكل دورات للتعليم الفعلي والتعليم عن بعد، والزيارات، والمختبرات الإقليمية والوطنية المصاحبة له في تطويره.

أخيرا، يمكن أن يكون مركزا مرجعيا لتطوير سياسات سلامة الأغذية على المستوى القاري والإقليمي والوطني استنادا إلى البحث العلمي.

يمكن إدخال كل وظيفة من الوظائف المذكورة أعلاه بطريقة تدريجية على أساس الأولويات ومن أجل تسهيل التمويل.

التكلفة المحتملة ومدة البناء حتى التشغيل

سيتم إعداد مقترح كامل مع الميزانية التقديرية، وسوف يدرس رسوم الخدمات الاستشارية المحتملة لإدارة المشروع من البداية إلى التشغيل.

في نهاية المطاف، يتوقع أن تتم تغطية التكاليف المتصلة بالمرتبات والخدمات والمرافق وما إلى ذلك 100 في المائة عن طريق فرض رسوم على التحاليل والخدمات الفنية المقدمة، في حين يتم أيضا إهلاك نسبة كبيرة من نفقات الإعداد الأولية بهذه الطريقة.

بمجرد الموافقة على التمويل والحصول على الأرض، يقدر أن تستغرق عملية البناء 18–24 شهرا من البداية إلى التشغيل و 8–12 شهرا أخرى للحصول على التفويض الكامل.

الموقع الفعلي

عند اختيار موقع المختبر المرجعي ينبغي مراعاة عوامل مثل توفر روابط نقل قارية جيدة لسهولة السفر إليه داخل القارة، ووجود بنية تحتية ومهارات أكاديمية جيدة، وسهولة التفاعل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل دستور الأغذية وما إلى ذلك. وبالتصور المثالي، ينبغي أن يكون المرفق داخل أو قرب كلية أكاديمية ملائمة، تحتاج إلى تحديد الأرض التي سيبنى عليها.

كيف يمكن أن يساعد شريك الصناعة المعين على إنشاء مثل هذا المرفق؛ ولماذا سيكون مهتما؟

يمكن وضع خبرة شركات البناء والتشغيل من الصفر لأحدث مختبر لسلامة الأغذية، معتمد حسب المعايير العالمية، في أفريقيا تحت تصرف هذا التصور. فعلى سبيل المثال في تنفيذ دور الإشراف على إدارة المشروع لإنشاء المرفق المخطط له، ليعمل ككيان تابع للاتحاد الأفريقي. وبالتالي، فإن تكلفة إشراك الخبراء الاستشاريين في إدارة المشروع ستوفر من الميزانية التقديرية الإجمالية للمباني والتشغيل.

تشمل الفوائد التي تعود على الصناعة في إنشاء مثل هذا المرفق قدرتها على توحيد منهجيات الاختبار على المستوى القاري، وكذلك مواءمة معايير سلامة الأغذية فيما يتعلق بالمواد الخام

والمنتجات النهائية، المقبولة داخل القارة والمعترف بها ما أبعد من ذلك، وتسهيل الحصول علي المواد الخام المحلية، والواردات والصادرات. ومن ثم، فإنه سيؤدي دورا في الحد من الحواجز الفنية أمام التجارة وتعزيز تكافؤ الفرص على أساس التميز.

من سيشارك في البناء والتكليف والتشغيل والإشراف؟

كما ذكر من قبل، فإن ملكية المختبر المرجعي لسلامة الأغذية لأفريقيا ستكون لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي مرحلة التشييد، يكون من الضروري تحديد وتعيين مدير للمشروع وفريق من مفوضية الاتحاد الأفريقي (الشؤون المالية، للتنسيق بين الممول والمتعاقدين،

والاتصال، لقيادة مشاركة أصحاب المصلحة)، والعمل عن كثب مع الشركاء في التمويل والشركاء الفنيين. وكما كان الحال عليه من قبل، سيتعين القيام بتحديد منهجي لأصحاب المصلحة ومشاركتهم المنتظمة. ومن المتوقع أن تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي قيادة هيئات القطاع العام والمجتمع المدني، بدعم من مستشاري الصناعة المعينين عند الاقتضاء، في حين سيقود الوسيط الصناعي مستشاري الصناعة المعينين بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي. وستشارك الأوساط العلمية معا.

بمجرد التكليف والاعتماد، من المتوقع تعيين لجنة إشراف تتألف من مالك مشروع الاتحاد الأفريقي، والمستشار الفني والعلمي للشريك الصناعي المعين، وعند الضرورة شريك التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك أعضاء استشاريون مدعوون بشروط استشارية لمدة 3 سنوات، بما في ذلك على سبيل المثال الأكاديميون الأفريقيون، وممثلو المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات المزارعين، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني والصناعة. سيقسم الموظفون الدائمون في المرفق حسب الوظيفة، ويتوقع أن يتواجد علماء شبان أفريقيون متدربون بشكل دائم في كل قسم. وتوضح الرسوم البيانية أدناه التشكيل المحتمل لكل فريق في مرحلتي التشييد والتشغيل.

مرحلة البناء والتكليف والاعتماد

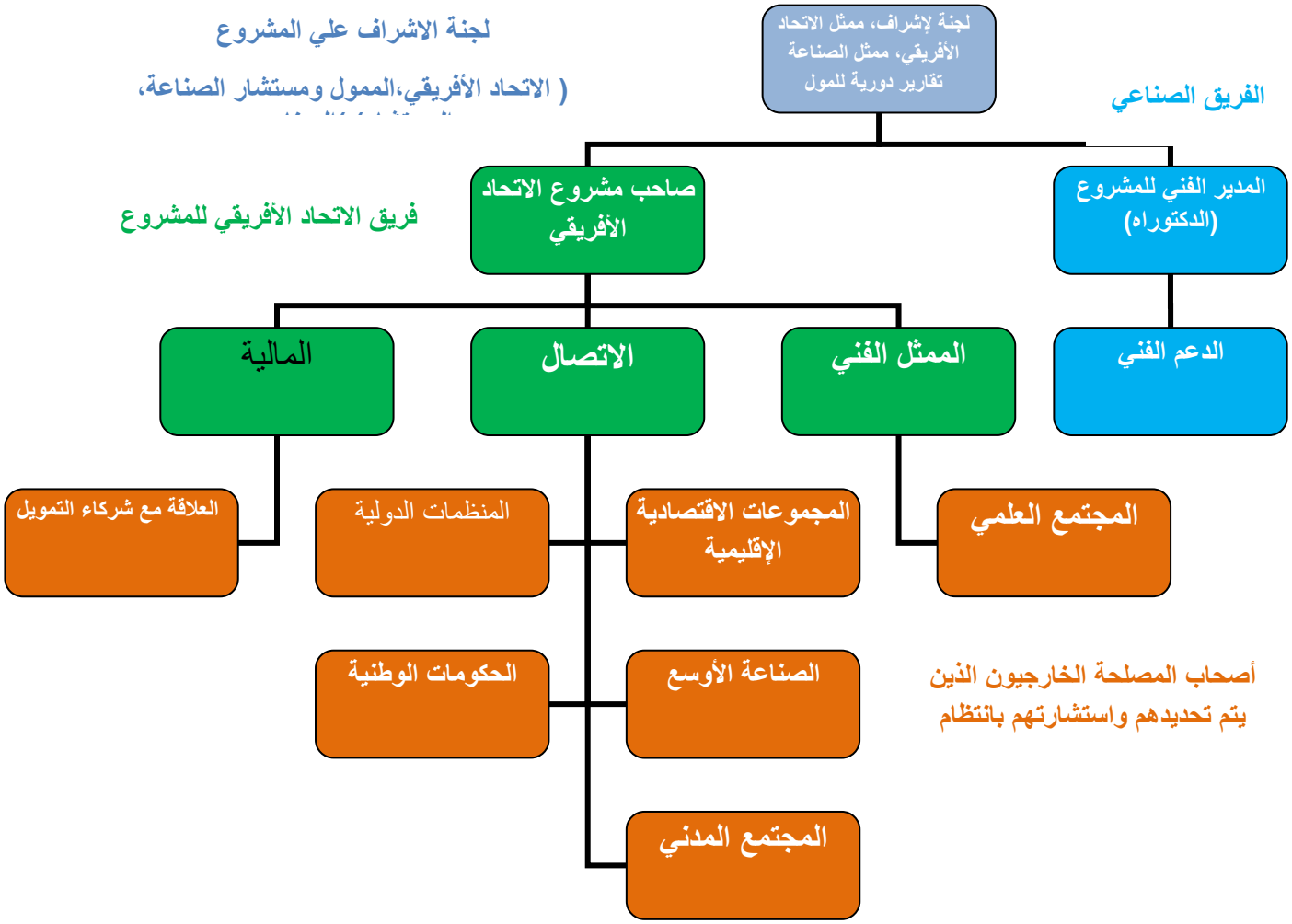

بمجرد التكليف بالمشروع، يمكن تصور إدارة المرفق وتسييره على النحو التالي:

لجنةالإشراف: الأعضاء الدائمون يشملون صاحب مشروع الاتحاد الأفريقي، المستشارين الفنيين واالعلميين للصناعة، الشريك الممول، الأعضاء المدعوين على أساس ثلاثة سنوات استشارية، من بينهم أكاديميون أفريقيون، ممثلون للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، منظمات المزارعين، منظمات دولية، أجهزة صناعية أخرى.

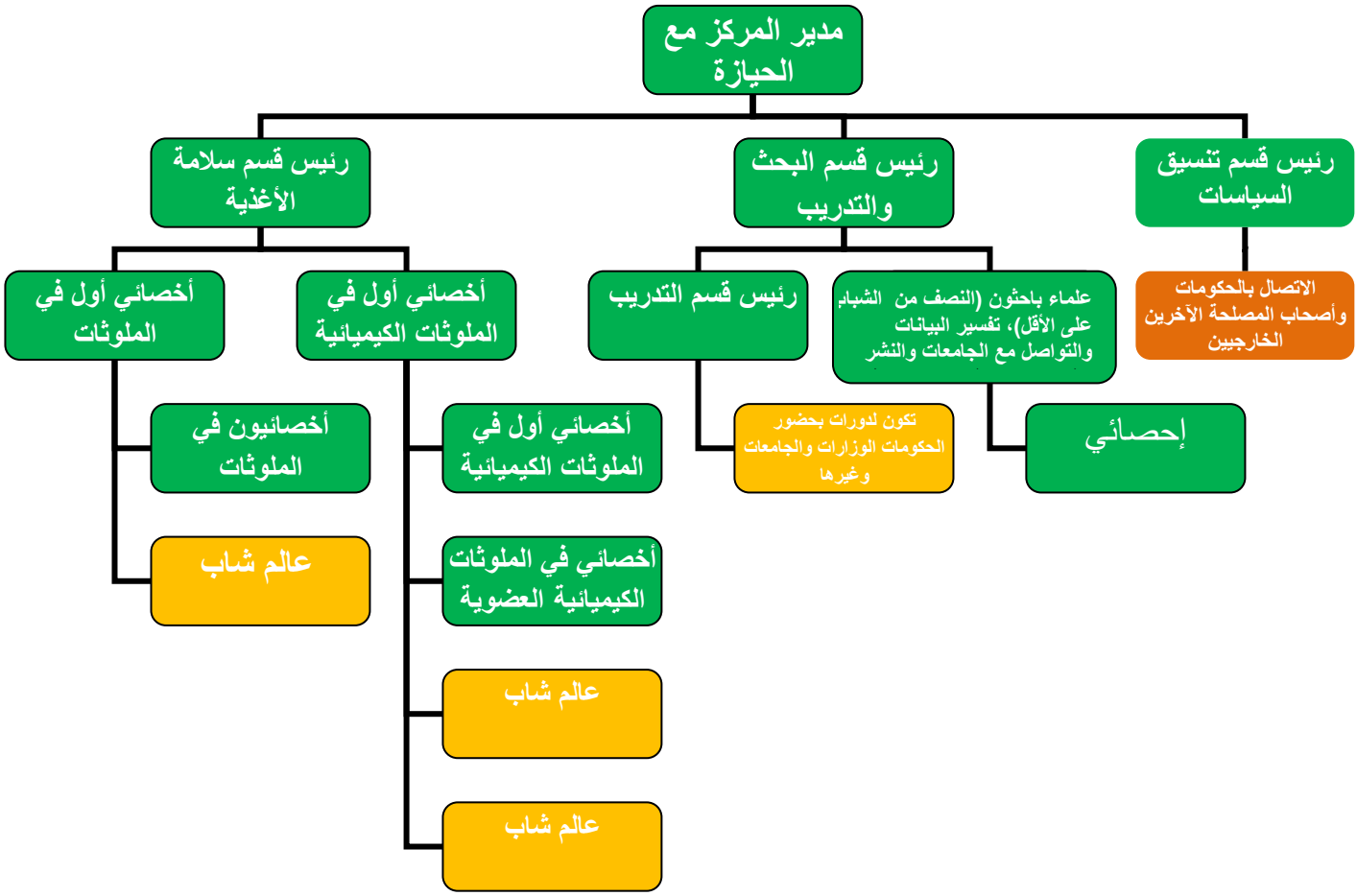

بعد الإنشاء، ماذا عن المستقبل؟

قد لا يكون مختبر واحد كافيا لأفريقيا. وقد يكون من الضروري بناء المزيد. وللقيام بذلك، سيكون المرفق المرجعي الرئيسي بمثابة شريك نموذجي معتمد للمختبرات الوطنية. وفي البداية، يمكن للمختبرات التي يديرها مستشارو الصناعة المعينون أن تشكل جزءا من شبكة قارية متواصلة. وبعد ذلك يمكنها اعتماد المختبرات الإقليمية الأخرى. ومع تقدم الوقت، يمكن

للمختبرات الوطنية أن تتخصص في الشواغل المتعلقة بسلامة الأغذية السائدة في مناطقها الجغرافية.

إذا اتفقنا على إنشاء مختبر مرجعي لسلامة الأغذية، فما هي الخطوات التالية؟

- توافق مفوضية الاتحاد الأفريقي على رعاية المشروع
- إعداد مذكرة تفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومستشاري الصناعة المعينين، في إطار تعاون أوسع ولكن مع التركيز على أنه يمكن أن يشكل المختبر المرحلة الأولى ولكن لا يقتصر على المختبر.
- تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم من مستشاري الصناعة المعينين (بصياغة مقترح المشروع) بتقديم الطلب إلى البنك الأفريقي للتنمية أو البنك الدولي أو ممول آخر للتمويل.
- بناءً على موافقة البنك الأفريقي للتنمية/البنك الدولي أو ممول آخر علي التمويل، تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع الدولة العضو المضيفة، من أجل الحصول على التراخيص، وحيازة الأرض، والإطار القانوني، الخ..
- تقود مفوضية الاتحاد الأفريقي التواصل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الدولية، والأطراف المعنية الأخرى (العناصر الفاعلة في الصناعة).
- تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي ومستشارو الصناعة المعينون على نحو مشترك مع المجتمع الأكاديمي عند الضرورة. ويجتمع مستشارو الصناعة المعينون ومفوضية الاتحاد الأفريقي لمزيد من دعم ومشاركة الصناعة.
- مستشارو الصناعة المعينون:
  - يدربون مدير المشروع
  - يوفرون مخططا للمختبر، استنادا إلى المعايير الدولية والخبرة الموجودة.

- يجرون استعراضات منتظمة للتقدم المحرز مع مدير مشروع الاتحاد الأفريقي.
- يجوز أن يقدموا المشورة بشأن تعيين الفريق.
- يجوز أن يساعدوا في التحقق من صحة المختبر النهائي والمساعدة في الحصول على الاعتماد لدي الهيئات الدولية.

الإجراءات المطلوبة

1. ندعو الحكومات الأفريقية إلى إعطاء الأولوية لسلامة الأغذية في أفريقيا، مع الإشارة إلى أن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد اتخذت بالفعل خطوات تدريجية لإنشاء هياكل ووظائف على الصعيد الوطني دعما لسلامة الأغذية.

2. ندعو الدورة الثانية للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة إلى إجازة تقديم مقترح كامل لإعطاء الأولوية لسلامة الأغذية في أفريقيا وإنشاء مختبر أفريقي لسلامة الأغذية في أفريقيا والاستفادة من موارد الصناعة.

3. ندعو الاتحاد الأفريقي إلى إجازة إنشاء مختبر بشأن سلامة الأغذية في أفريقيا لتحسين القيمة المضافة والتغذية والتجارة، وذلك خلال قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2018.